

الشفافية كاستراتيجية نحو الإصلاح المالي والإداري

م.م. خضر عباس جبار الجعيفري¹ و م.م. صلاح جواد كاظم الهماشي²

1. مديرية تربية واسط

2. كلية الكوت الجامعة

Salahkut1970@gmail.com

المستخلص:

يسعى الباحثان إلى تسليط الضوء على مدى مساهمة السرية والغموض والعمل بالخفاء في انتشار الفساد المالي والإداري، وتمثلت مشكلة البحث بوجود حالة من الضبابية والغموض وعدم الوضوح لدى المواطنين اتجاه عمل المؤسسات الحكومية وإجراءاتها وقراراتها في ظل نظام حكم ديمقراطي مما يولد حالة من سوء الظن وعدم الرضا لديهم، إذ إن الأعمال الإجرامية لا يمكن انتشارها إلا في بيئة معتمة يسهل التستر عليها، ويعد الفساد أخطر فيروس ينهش جسم المجتمعات ليجعل من أفرادها تحت طائلة الفقر والعوز وانخفاض في مستوى الخدمات المقدمة وعلى الصعد كافة، كما أن غياب الرقابة الشعبية والجمهورية وضعف دور الإعلام الحر المستقل ومنظمات المجتمع المدني يخلق حالة من سوء الظن وعدم الرضا لدى المواطنين، إذ لا بد من الإيمان بأن مستوى نزاهة النظام الحاكم في أي بلد يرتبط بمستوى الشفافية المطبقة به لأنها تمثل الركيزة الأساسية لإنجاح أي عملية تهدف إلى مكافحة الفساد المالي والإداري والحد منه، إذ إن جعل المعلومات متاحة ويمكن الوصول إليها بسهولة تمثل أفضل استراتيجية في تقويض الفساد والتغلب على المفسدين بشكل يجعل من تصرفاتهم مكشوفة أمام المواطنين (المالكين) الذين تم انتخابهم ليكونوا وكلاء عنهم في إدارة أموالهم. وقد توصل الباحثان إلى الاستنتاج بأن السرية والغموض هي أساس الفساد المالي والإداري، وإن عدم العلنية هي أفضل استراتيجية في القضاء على هذه الآفة الخطيرة.

Transparency as a Strategy Towards Financial and Administrative Reform

Abstract:

The researchers seek to shed light on the extent to which confidentiality, obscurity and concealment contribute to the spread of financial and administrative corruption, as criminal acts can only be spread in a dark environment that is easy to cover up. Corruption is the most dangerous virus that destroys the body of societies to make its members vulnerable to poverty, the lack of public supervision and the weak role of independent media and civil society organizations create a situation of public discontent and dissatisfaction. It is necessary to believe that the integrity of the ruling regime in any country is linked to the level of transparency applied to it is the cornerstone for the success of any process aimed at combating and reducing financial and administrative corruption. Making information available and easily accessible represents the best strategy to undermine corruption and overcome spoilers so that their actions are open to the citizens (owners) in managing their money. The researchers concluded that confidentiality and uncertainty are the basis of financial and administrative corruption. Public support is the best strategy in eliminating this serious scourge.

شأنها أن تعزز الاقتصاد والتنمية، فإن عملية ممارسة الديمقراطية هي ليست بالأمر البسيط بل هي تمثل من أعقد الأمور وأعسرها كونها مليئة بالعقبات، ولعل نظام الحكم الديمقراطي هو من أصعب وأعقد أشكال الحكم الأخرى، نظرا لما يترتب عليه الكثير من التوترات والتناقضات ويتطلب من القائمين عليه بذل جهد وعناية لإنجاحه، فقد لازم هذا التغيير انتشار

المقدمة:

هي مطالبة بالترويج لنشاطاتها، ومن ثم أصبحت كوحدة قياس لنشاط المؤسسة بعد التغيير السياسي في العراق وتحوله من نظام الحكم الدكتاتوري الشمولي إلى نظام الحكم الديمقراطي في عام 2003 وتنامي الدعوات إلى الإصلاح الديمقراطي والتحرر الاقتصادي والمناذرة نحو سياسات الانفتاح التي من

الجانب النظري المبحث الأول نشأة ومفهوم الشفافية:

نشأة الشفافية: ظهرت الشفافية نتيجة لبروز أشكال متعددة من الفساد المالي والإداري في المجتمعات، ولإصلاح هذا الفساد فقد أصبحت الشفافية بمثابة العلاج الذي بقي انتشاره من جهة والعمل على الحد منه من جهة أخرى، فقد ارتبط تاريخ الشفافية مع انتشار ظاهرة الفساد في المجتمع كونها تهدف إلى السعي للإصلاح وتعمل على الحد منه وتخفيض من تأثيراته السلبية، وفي مستجدات عالمنا اليوم يمكن الحديث عن المجتمع المثالي الذي يمتاز بالتنظيم من خلال توفر ثلاث شروط أساسية هي الشفافية، الحكم الرشيد والمساءلة (الهماشي، 2016: 139) (11).

وفي نهاية الثمانينيات من العقد المنصرم بدأت مناقشات حول مسألة الشفافية وقدرتها على مواجهة الفساد المالي وإداري في كثير من بلدان العالم ومنها الفلبين والصين وبنغلادش والبرازيل وفنزويلا حتى عام 1993م عندما جاءت الثورة الجادة للمتطلبات العالمية للشفافية إذ إن العالم بدأ ومن خال المجتمع الدولي إلى وضع معايير دولية أخلاقية تساهم في الحد من الفساد وتعمل على إرساء مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين في مجالات الحياة كافة (Armstrong، 3: 2005).

ونتيجة لذلك فقد تأسست منظمة الشفافية الدولية في ألمانيا عام 1993م وهي منظمة غير حكومية أكاديمية تساعد على محاربة الفساد عن طريق دعم المجتمع وتقويته وبناء تحالف يقوده (الخناق، 2006: 2) (5)، وتمثل هذه المنظمة الدولية حركة دولية لمكافحة الفساد عن طريق زيادة فرص المساءلة الحكومية لتجريم الفساد محليا ودوليا ومحاربه بصورة مستمرة في حالة مشاركة الأطراف المعنية كافة سواء أكان المجتمع أم الحكومة باختلاف مستوياتهم (السكرانة، 2011: 304) (1)، وعليه فقد عد أحد الباحثين الشفافية على أنها مكملة للإصلاح كونها يهدفان إلى معالجة الأخطاء والسلبيات المتمثلة بانخفاض كفاءة الأداء الحكومي والفساد بكافة أشكاله وصوره (الخناق، 2012: 197) (6).

مفهوم الشفافية:

يشير مفهوم الشفافية إلى "الشيء الذي لا يحجب ما وراءه في النقاء والوضوح في مختلف أشكال العمليات الإدارية وأنماطها المختلفة" وتعرف الشفافية بأنها الطريقة النزيفة التي تعمل بها الأشياء بشكل تمكن جميع المواطنين من معرفة ما يدور بالضبط وتوفر المعلومات نفسها للجميع بشكل ميسر وغير مكلف وبدون أي تباين أو اختلاف من خلال توفيرها بشكل

ظاهرة الفساد بشكل متزايد وغير مسبوق، مما حتم ضرورة تعزيز الوعي لمكافحته والحد من انتشاره وذلك لتكاليفه الباهظة ودوره في إعاقة النمو الاقتصادي وتأخير التنمية الاقتصادية، وتعد الشفافية من أهم أساليب مكافحة الفساد المالي والإداري والحد من انتشاره والكشف عن الفاسدين ومحاسبتهم.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بوجود حالة من الضبابية والغموض وعدم الوضوح لدى المواطنين اتجاه عمل المؤسسات الحكومية وإجراءاتها وقراراتها في ظل نظام حكم ديمقراطي مما يولد حالة من سور الظن وعدم الرضا لديهم، فضلا عن إمكانية طرح التساؤلات الآتية:

- 1- ما المقصود بالشفافية؟ وما هي أهميتها ومبادئها؟
- 2- النظام الديمقراطي ومدى علاقته بالشفافية؟
- 3- ما هو الإعلام وكيفية تأثيره على المجتمع؟ وما هو دوره في التصدي للفساد؟
- 4- ما المقصود بالفساد؟ وما هي أقسامه؟ وما هي نتائجها والجهات التي يقع على عاتقها مكافحة الفساد؟

فرضية البحث:

إن اعتماد الشفافية كاستراتيجية نحو الإصلاح المالي والإداري تساعد في الكشف عن المعلومات بشكل منهجي ومستمر وجعلها متاحة للمواطنين كافة، فضلا عن تحقيق الإصلاح الفعال.

أهداف البحث:

- 1- تجريم جميع المحاولات والممارسات الرامية إلى التعتيم والتضليل والمراوغة في عدم عرض الحقائق بصورة واضحة أمام الرأي العام.
- 2- كسب رضا المواطنين (المالكين).
- 3- كشف الفساد وتحجيمه بأنواعه وأشكاله كافة.
- 4- محاربة السرية والعمل بالخفاء.

مجتمع البحث:

تم اختيار المديرية العامة لتربية واسط بوصفها إحدى القطاعات الحكومية الخدمية غير الهادفة للربح التي لها علاقة مباشرة بالمواطنين واختيار قرارات توزيع ملاك التعليم الابتدائي في مركز المحافظة كحالة تطبيقية.

طرق جمع البيانات:

تم الاعتماد على مختلف المصادر للحصول على البيانات المتعلقة بموضوع البحث وكالاتي:
الجانب النظري: الكتب العربية والأجنبية ومواقع الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).
الجانب العملي: الدراسات الميدانية والمقابلات الشخصية والكتب الرسمية.

أهمية الشفافية:

تمثل الشفافية حجر الأساس الذي يستند عليه المجتمع في تحقيق التنمية لأنها تساعد في تحقيق الآتي (حرب، 2011: 13) (3) (حسين، 2011: 165) (4):

- 1- تساعد الشفافية في محاربة الفساد بأشكاله وصوره كافة من خلال كشف الانحرافات في الممارسات.
- 2- تساعد الشفافية في تفسير القوانين والتشريعات والحد من الاجتهاد الشخصي.
- 3- تساعد الشفافية في ترسيخ قيم التعاون بين أفراد المجتمع من أجل تحقيق التنمية والقضاء على كل الثغرات التي من شأنها إفساح المجال للفساد.
- 4- تساعد الشفافية في تحقيق المساءلة وتعزيز الرقابة الإدارية والمالية من خلال علنية القرارات والإجراءات التي يتم اتخاذها إذ إن المساءلة والشفافية يمثلان مفهومين مترابطين يعزز كل منهما الآخر، إذ لا يمكن تحقيق المساءلة بغياب الشفافية وفي الوقت نفسه إذا لم تكن هناك مساءلة فلا يمكن هناك أي قيمة للشفافية، ويقصد بالمساءلة هي مطالبة المسؤولين بتقديم المبررات والتوضيحات حول قراراتهم وإجراءاتهم وكيفية استخدام صلاحياتهم وكيفية إتمام واجباتهم.
- 5- تساهم الشفافية في توعية المواطنين ومشاركتهم في تقييم الأداء الحكومي وهذا ما يحقق النظام المفتوح الذي يهدف إلى تحقيق العدالة عن طريق المساءلة.

مبادئ الشفافية:

تتلخص مبادئ الشفافية بما يأتي (أبو الريحة، 2015: 55-56) (8):

- 1- وضوح المسؤوليات والأدوار: يؤكد هذا المبدأ على تحديد المسؤوليات والوظائف لكل هيكل القطاع الحكومي وعلاقته مع القطاعات الأخرى.
- 2- توفير المعلومات للجمهور: يؤكد هذا المبدأ على تقديم المعلومات والإفصاح عنها في الوقت المناسب.
- 3- دقة المعلومات ومصداقيتها: يؤكد هذا المبدأ على صدق تمثيل المعلومات.
- 4- علانية المعلومات: يؤكد هذا المبدأ على نشر المعلومات وتوضيحها وكيفية استخلاص النتائج منها.
- 5- ضمان حماية المبلغين عن الفساد: يؤكد هذا المبدأ على حماية المبلغين من أي ضرر قد يصيبهم أو قصاص نتيجة تليغهم.
- 6- من خلال ما تقدم يرى الباحثان أن الشفافية تتمثل بتوفير كامل المعلومات حول الحقائق التي لها أهمية عالية لدى الجمهور والرأي العام إذ لا بد من إتاحة الفرصة أمام عامة الشعب للحصول على المعلومات وبشكل سهل ومبسط، ويعني هذا أن الشفافية تمثل مفهوما معاكسا للسرية والتستر

متمائل لمن لا يستطيع الوصول إليها (الحربي، 2012: 312) (3).

وعرفت الشفافية من قبل (Rosemary & John) بأنها سمة أساسية من سمات الحكم الرشيد وشرط أساسي لتحقيق المساءلة في ظل الأنظمة المنفتحة والديمقراطية فهي تدعم زيادة الوعي الأخلاقي لدى أفراد المجتمع عن طريق تبادل المعلومات في ظل إجراءات مبسطة وسهلة تضمن في النهاية المساءلة عن الأداء (Rosemary & John، 2010: 13) (4).

وقد تناول الكثير من الباحثين مفهوم الشفافية وعدوها آلية يمكن من خلالها العمل على محاربة الفساد في المجتمع ومحاولة إصلاحه وقسموها إلى أربعة أقسام: القسم الأول يهتم بالأمور الاقتصادية والقسم الثاني يهتم بالأمور الإدارية والقسم الثالث يهتم بالأمور السياسية والقسم الرابع يهتم بالأمور الاجتماعية وركز (Kopit & Caring) على المجال الاقتصادي إذ عرفا الشفافية بأنها الانفتاح على المستخدمين في كل ما يخص وظائف القطاع العام والسياسات المالية العامة للدولة وحسابات القطاعات الحكومية والذي بدوره يدعم المساءلة والمصادقية ويسند السياسات الاقتصادية السليمة من قبل المواطنين (Kopit & Caring، 1998: 158) (3).

أما الشفافية في مجال الإدارة فيعبر عنها (البهجي) على أنها أحد العناصر الإدارية الجيدة وأهمها في الحكم إذا ما توفرت الشفافية الحكومية من خلال ممثلي الشعب في البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني بجمعياتها ونقاباتهما كافة وصحافة كسلطة رابعة (البهجي، 2014: 18) (2)، أما (الحربي) فيضيف قائلا إنها تمثل أهم العناصر التي تقوم عليها الإدارة الجيدة ولها تأثير كبير في الحد من الفساد ومواجهته وتعزز من المساءلة وتحسن عمل الإدارة (الحربي، 2012: 309) (3)، وأما الشفافية في مجال السياسة فهي تتمثل بالبساطة والوضوح في صياغة القوانين والأنظمة والتشريعات وعدم تعقيدها من أجل الالتفاف عليها لتمير مصالح فئوية (مسفر، 2013: 16) (9)، والشفافية الاجتماعية لا تعني مواجهة المفسدين وحسب، وإنما بناء نظام يكافح الفساد من خلال تقديم المعلومات إلى أجهزة القضاء وإلى الإعلام الحر الهادف (العامري ودواي، 2011: 82) (7). وبحسب رأي (Florini) إن وجود وسائل الإعلام المستقلة وزيادة فاعلية منظمات المجتمع المدني تمثل أهم الأدوات التي تكثف الضغوط على السلطات الحاكمة للكشف عن المعلومات وتقديمها لمواطنيها (Florini، 2013: 50) (2).

النظام الديمقراطي والشفافية:

يعني النظام الديمقراطي حكم الأكثرية أو حكم الشعب لنفسه أي هو مفهوم يشير إلى مساهمة كل مواطن في تقرير مصيره، ومن أفضل التعريفات والمفاهيم لهذا النظام هو ما قاله الرئيس الأمريكي في خطابه في عام 1863م إذ قال (إن الحكومة من الشعب، يختارها الشعب، من أجل الشعب، يجب أن لا تزول من وجه الأرض) (الشمري، 2012: 1) (10).

إن علماء السياسة والاجتماع متفقون على أن يكون الحكم الديمقراطي في أي بلد نابع من ثقافته وتقاليدته وتاريخه مع ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار مبادئ محددة وأساسية بطريقة أو بأخرى حتى يصنف النظام بأنه ديمقراطي، مثلاً أن يكون مبدأ مشاركة المواطنين بعملية صياغة وتشريع القوانين العامة وأن يكون المسؤولون على قيادة البلد منتخبين بصورة حرة ومنصفة للجميع وغيرها من المبادئ المحددة والأساسية لنظام الحكم الديمقراطي، ومن جهة أخرى فإن النظام الديمقراطي هو ذلك النظام الذي يضمن الحريات والحقوق الأساسية لأفراد المجتمع وسهولة التعبير عنها في جميع المجالات، وفي ظل هذا النظام يعتمد المواطنون وبشكل واسع وكبير على جميع وسائل الإعلام (السلطة الرابعة) للتخلص من أي مظاهر للفساد والظلم سواء في تطبيق العدالة أو عدم تحقيق الكفاءة والفاعلية من قبل المسؤولين عن المؤسسات الحكومية.

ومن خلال ما تقدم يمكن صياغة قاعدة وهي (إن حرية وسائل الإعلام هي الأساس في الحكم الديمقراطي، وإن الضغط عليها أو محاولة إسكاتها عن طريق عدم توفير المعلومات الصحيحة لها يمثل أساس النظام الدكتاتوري)، ومن هنا لا بد أن تتصف أعمال النظم الديمقراطية بشفافية بمعنى أن تكون القرارات العامة والتي ينتج عنها التصرف بمقررات البلد متاحة لتدقيق وإطلاع المواطنين (عدا ما يخص الأمور الأمنية والعسكرية) مثلاً من حق المواطنين أن يطلعوا على كيفية التصرف بعائدات الدولة من النفط أو الضرائب التي تجنى منهم ومدى حسن ونزاهة تصرفات المسؤولين الذين تم انتخابهم (الشمري، 2012: 2-3) (10).

الإعلام وتأثيره على أفراد المجتمع:

يمكن تعريف الإعلام بأنه عملية نشر المعلومات الصادقة والحقيقية وتقديمها إلى الجماهير، وهو بذلك يمثل عملية اتصال المرسل (الإعلامي) والمستقبل (الجمهور) بواسطة الرسالة الإعلامية كالصحيفة أو الإذاعة أو التلفزيون، على أن يقدم الإعلام حقائق مجردة بعيداً عن أي تأثيرات جانبية ونقل الأفكار بشكل موضوعي تماماً، إذ يمتلك الإعلام القدرة على التأثير بشكل مباشر على أفراد المجتمع نظراً لصلته بثقافة المجتمع إذ يتمتع الإعلام بقوة اجتماعية مهمة له في

المتعمد وإخفاء المعلومات وهذا ما يؤكد وجود علاقة عكسية بين الشفافية وأوجه الفساد كالتستر والغموض والسرية والإخفاء المتعمد للمعلومات، إذ إن أهم مسببات الفساد هو حماية المفسد من خلال توفير البيئة المثالية له في إخفاء المعلومات والتستر عليها، ومن هنا نستنتج أن مفهوم الشفافية يشير إلى معان كثيرة كالانفتاح، المحاسبة والمساءلة، أما من الناحية المالية فإنها تعني وجوب الكشف عن كافة الأنشطة الحكومية التي من خلالها يتم صرف الأموال لإفساح المجال أمام المواطنين أو من ينوب عنهم بالاطلاع وبشكل مستمر باعتبارهم المالكين ويتابعون الموكلين عنهم الذين منحوا الصلاحيات وتقبلوا تحمل المسؤوليات.

المبحث الثاني

الانفتاح نحو النظام الديمقراطي

تنامت الدعوات إلى الإصلاح الديمقراطي والتحرر الاقتصادي والمناداة نحو سياسات الانفتاح التي من شأنها أن تعزز من الاقتصاد بعد التغيير السياسي من نظام الحكم الدكتاتوري إلى نظام الحكم الديمقراطي، فقد شهد بلدنا العزيز انتشار ظاهرة الفساد وبشكل متزايد، مما حتم على ضرورة تعزيز الوعي لمكافحته والحد من انتشاره وذلك لتكاليفه الباهظة ودوره في إعاقة النمو الاقتصادي وتأخير التنمية الاقتصادية، إذ أن عملية ممارسة الديمقراطية هي ليست بالأمر البسيط، بل هي من أعقد الأمور وأعسرها كونها مليئة بالعقبات ولعل الحكم الديمقراطي هو من أصعب وأعدت أشكال الحكم الأخرى، نظراً لما يتزامن معه الكثير من التوترات والتناقضات إذ يتطلب من القائمين عليه بذل كل ما لديهم من جهد وعناية لإنجاحه.

إن التطبيق السليم للديمقراطية يتم من خلال التعامل الواضح والعلني (غير المخفي) والصحيح مع الأموال العامة بما يرضي الله والمواطنين يمثل الأساس المتين الذي يبني عليه النظام الديمقراطي، بالرغم من أن هذا النظام قد لا يملك القدرة بشكل مباشر في تحقيق الكفاءة والسرعة، كما في النظم الدكتاتورية إلا إنه يضع أساساً صلباً من الدعم الجماهيري ليكون عرضة للمساءلة والمحاسبة.

إن الفكرة الخاطئة والسائدة وهي أن النظام الديمقراطي نظام متطور ليس فيه أي عيب أو خلل، ويتجسد ذلك في قدرة القائمين عليه ومدى سرعتهم في تحديد الخلل وإصلاحه قبل فوات الأوان (فالجرة قد لا تسلم في كل مرة)، إذ إن النظام الديمقراطي في الدول المتقدمة كالدول الأوروبية وأمريكا وغيرها لا يمثل منتجاً منجزاً تام الصنع لحد الآن بل هو متغير ويتطور بشكل مستمر ودائم.

وحدات الإعلام في المؤسسات الحكومية في ظل النظام الديمقراطي:

إن وحدات الإعلام الموجودة في المؤسسات الحكومية تعد جزءاً من الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسات ومدى الالتزام في تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً من قبل الإدارات العليا، وعليه لا بد أن تكون الآليات المتبعة من قبل وحدات الإعلام في المؤسسة الحكومية خاضعة للسياقات التي تملئها السلطة الإدارية لتلك المؤسسة (www.startimes) (4).

ويرى الباحثان أن أهم ما يميز الإعلام الناجح في ظل النظام الديمقراطي الموجود في العراق هو مدى مساهمته في كشف الممارسات الإدارية والمالية غير الصحيحة وغير المعلن عنها (السرية) التي تقوم بها الجهات المسؤولة والتي من شأنها أن تهدر موارد المجتمع وإن أي تقصير في ذلك يكون الإعلام قد فشل في تحقيق مبادئ رسالته المهنية، ومن ثم لا بد من أن يمتاز الإعلامي بالآتي:

أولاً: عدم الخوف من الجهات المسؤولة والمتنفذة ليتمتع بالاستقلالية، إذ إن ضمان الدولة حرية الإعلام بشكل قانوني فحسب لا يوفر الحرية المبتغاة حسب ما أثبتت التجربة إذ لا بد من اتخاذ إجراءات فعلية على أرض الواقع التي من شأنها أن توفر الحرية الحقيقية للإعلام.

ثانياً: القدرة على المطاولة وعدم التراخي في متابعة قضايا الفساد باستخدام أفضل الطرق المهنية والوسائل الإعلامية الحديثة في محاربة الفساد والمفسدين أينما وجدوا في الوطن الغالي.

ثالثاً: أن يكون الإعلامي صاحب مبدأ ولا يتنازل عنه أبداً بالرغم من الضغوطات التي يمكن أن يتعرض لها من قبل أصحاب النفوذ (توفير الحماية للإعلاميين).

وظائف الإعلام:

يمكن تحديد بعض الوظائف التي يقوم بها الإعلام وكالاتي (عبد الرزاق، 2011: 49):

الوظيفة التنموية:

للإعلام دور فعال في دعم وتفعيل المشاركة في التنمية عن طريق الاتصال الجماهيري، إذ لا يمكن أن تحقق الدول التنمية دون الاهتمام بأفراد مجتمعاتها.

الوظيفة التعليمية:

تؤدي وسائل الإعلام دوراً كبيراً في تعليم الأفراد بالرغم من اختلاف وسائلها عن وسائل التربية والتعليم إلا أنهما يتقاربان في معظم الأهداف المعاصرة، مثل

المجتمع لتكوين الرأي العام وإن قدرة وسأذله على الوصول إلى أكبر عدد من الأفراد في وقت واحد، يمكن من خلالها التأثير على تحديد هدف أو قضية معينة واستنهاض الرأي العام وبث المشاعر حوله وتحريك الجماهير (www.al-mousawi.org) (1).

دور الإعلام في التصدي للفساد:

يلعب الإعلام دوراً أساسياً في محاربة الفساد والتصدي له عن طريق الكشف المستور، إذ أن جرائم الفساد لا يمكن أن تتم بشكل علني على الملأ وإنما بصفقات سرية ومخفية، ومهمته هي إظهار الحقائق وكشف المفسدين فعلاقة الإعلام (السلطة الرابعة) بالفساد تأتي من كونه يمثل سلطة شعبية تعبر عن ضمير المجتمع من أجل المحافظة على الموارد والمصالح الوظيفية وبذلك تقع عليه مسؤولية مكافحة أي ضرر على الصالح العم من خلال التصدي للفساد وصد وكشف أسس مخالفات وممارسات غير شرعية بصورة موضوعية وبدون تشهير أو تحيز، إن قدرة الإعلام في التصدي للفساد ومكافحته مبنية على حق الحصول على المعلومات وعلى إمكانية نشرها، وإن الدولة التي تكفل حرية الإعلام هي الأقل فساداً، إذ إن حرية الإعلام تحقق الشفافية وتمثل العدو الأول للمفسدين، وإن المعركة ضد الفساد هي معركة صعبة وقاسية وطويلة الأمد ولا بد أن تحتاج تكاملاً في الأدوار، فالإعلام وحده دون دعم السلطات الأخرى (التشريعية والتنفيذية والقضائية) لا يستطيع تحقيق مهمته في كشف الحقائق، ويمكن للإعلام أن يكون له دور في محاربة الفساد وفق الآتي (www.incracq.com) (3):

- نشر الوعي (الوقائي، الأخلاقي) بالتعاون مع الجهات المختصة لدعم عمليات التصدي للفساد.
- كشف نقاط القصور في الجهاز الحكومي ومشكلاته في عملية التنفيذ.
- عند تحديد مشكلة معينة أو ظاهرة يتم نشر دراسات متخصصة حولها.
- تسليط الضور حول المعوقات التي تحول دون حل المشكلة وتحسين الأداء الحكومي.
- إعطاء أهمية خاصة للمؤتمرات والندوات المحلية والعالمية كافة التي تخص الفساد ونشر تقاريرها كافة.
- المتابعة مع الجهاز الحكومي حول الإجراءات المتخذة في محاربة الفساد وبشكل مستمر.
- نشر التجارب المحلية والعالمية الناجحة في محاربة الفساد مع التركيز على أهم معوقاتها التي عانت منها.
- كشف الممارسات الإدارية الفاشلة وغير القانونية وإبلاغها الأهمية اللازمة لكشف جوانبها كافة ووضعها في أولويات الأهداف الأساسية للإعلام.

نشر المعرفة وتعزيز الثقافة لأفراد المجتمع لكسب المهارات اللازمة لتأدية أدوارهم.

الوظيفة الثقافية:

إن لوسائل الإعلام دورا كبيرا في تثبيت الهوية والخصوصية والرابط بين الموروث وبين الإبداع الحديث.

الوظيفة الإعلانية:

تساهم وسائل الإعلام بالوظيفة التسويقية أو الإعلانية لصالح البائع أو المنتج أو المؤسسة التي تنتمي لها لنشر نشاطاتها والترويج عنها.

وظيفة الخدمات العامة:

وهي تتمثل بنشرات المناخ وأوقات الصلاة والاستشارات الاجتماعية والقانونية والطبية والشرعية وغيرها من الخدمات العامة.

وظيفة خلق الدوافع وتكوين الآراء والاتجاهات:

للإعلام دور كبير في تكوين الآراء واستنهاض الأفكار ضمن اتجاهات المعارف العامة.

المبحث الثالث

مفهوم الفساد

عرفت منظمة الشفافية الفساد بأنه "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة" وعرفها البنك الدولي بأنه "إساءة استخدام الوظيفة العامة للكسب الخاص" ويمثل الفساد ظاهرة سياسية واقتصادية منتشرة في جميع دول العالم تقريبا لكن يختلف تأثيرها ومستواها من دولة إلى أخرى وإن مستوى الفساد في أي دولة يعبر عن:

1- (دالة) مدى نزاهة وأمانة المسؤولين الحكوميين في تلك الدولة.

2- (دالة) مدى سلامة وصحية العلاقة بين المواطن والسلطة.

إن الفساد مصطلح يشمل معاني عدة وقد يكون موجود في معظم التنظيمات الحكومية والخاصة إذ يمثل في جوهره أن يكون لشخص معين القدرة والسيطرة على احتكار سلعة أو خدمة أو اتخاذ قرار ويتمتع بحرية يستطيع من خلالها تحديد من يحصل على الخدمة أو السلعة أو من يستفيد من تمرير القرار ويمكن تقسيم الفساد إلى (محمد، 2010: 4):

1- الفساد السياسي:

ويتمثل بالانحراف عن المنهج المحدد والخاص بأدبيات التكتل أو التحزب الذي يحكم البلد نتيجة الشعور بالبقاء لأبد الدهر، أو لكونه يرى نفسه الأعظم والأوحد.

2- الفساد المالي:

ويتمثل في مخالفة التعليمات والأحكام والقواعد المعتمدة من قبل تنظيمات الدولة الإدارية مع عدم الالتزام بضوابط وتعليمات الرقابة المالية.

3- الفساد الإداري:

ويتمثل بقيام الموظف العام بمخالفة التشريع القانوني واستغلال موقعه في القطاع الحكومي من أجل الحصول على منافع ومكاسب غير مشروعة.

4- الفساد الأخلاقي:

ويتمثل بالتصرفات والسلوكيات غير المنضبطة بمخالفة الفرد للتقاليد أو أعراف المجتمع أو الدين الذي ينتمي إليه.

ومن نتائج الفساد المرعبة التي يجب إدراكها هي:

أولاً: إعاقته عمليات التطوير والتحديث، إذ أن المسؤول في المنصب الحكومي يسعى هو وشريكه (الراشي والمرتشي) إلى بقاء الحال كما هو ويحولان دون الأخذ بأي تطورات للأنظمة من شأنها أن تغير الحال للأفضل.

ثانياً: عند وجود الفساد في المجتمع وبشكل لا يمكن السيطرة عليه أو مكافحته ينتشر بشكل سريع كالفيروس وينظر إليه كأمر طبيعي وحالة عرفية في المجتمع تخلو من أي تجرد أخلاقي.

ثالثاً: إن وجود الفساد في أي دولة يكون عاملاً رئيسياً في طرد الاستثمارات الأجنبية وهذا يمثل ضرباً للمصالح الاقتصادية العامة للدولة.

مظاهر الفساد:

يمكن تحديد بعض مظاهر الفساد كالآتي (محمد، 2010: 6-8):

1- الرشوة:

ويقصد بها الحصول على منفعة أو مكاسب معين دون استحقاق من خلال تنفيذ أعمال تخالف القوانين والتعليمات والأصول المهنية.

2- المحسوبية:

ويقصد بها تنفيذ الأعمال واتخاذ القرارات وتميرها بشكل يخدم مصالح القوى المهيمنة وصاحبة النفوذ مثل الأحزاب الكبيرة أو العوائل الثرية دون أي وجه حق.

3- المحاباة:

ويقصد بها تفضيل طرف معين على الطرف الآخر دون وجه حق.

4- الوساطة:

ويقصد بها تدخل أشخاص لهم مركز وظيفي أو منصب حزبي معين من أجل تحقيق مصلحة لفرد معين دون استحقاق على حساب فرد آخر.

3- ديوان الرقابة المالية:
تأسست بموجب الأمر 77 لعام 2004م مهمته
التدقيق المالي وتقديم المعلومات الصحيحة حول
العمليات المالية الحكومية.

وفي الختام يرى الباحثان أن الشفافية والمساءلة
مفهومان متلازمان يكمل أحدهما الآخر فلا مساءلة من
دون شفافية ولا شفافية من دون مساءلة وعليه يجب
تطبيق مبادئ الشفافية للوصول إلى مساءلة حقيقية
وناجحة من قبل الأطراف المهتمة بمحاربة الفساد كافة
ومحاولة اقتلاع جذوره والقضاء على مسبباته، وسيتم
التطرق في الجانب العملي إلى بعض القرارات التي
تتصف بالغموض وحالة عدم الوضوح للمواطن.

الجانب العملي المبحث الرابع

الإصلاح عن طريق الشفافية

تم اختيار المديرية العامة لتربية واسط وهي إحدى
الدوائر التابعة إلى وزارة التربية العراقية لتكون حدود
البحث المكاني وقام الباحثان بإجراء عدد من اللقاءات
مع المواطنين والمراجعين والتدريسيين والمشرفين
حول خدمات المديرية وتبرير وجود حالة عدم الرضا
لديهم حول الكثير من القضايا إذ أن آراء الكثير منهم
يشكك بجدية ونزاهة قراراتها، وعند الاستبانة عن
أسباب تلك الشكوك وحالات عدم الرضا بالرغم من
الكم الهائل للخدمات التي تقوم بها المديرية تبين وجود
غموض أو ضبابية وحالة من عدم الوضوح للمواطن
(عدم شفافية) بشكل مقصود أو غير مقصود حول
الكثير من القرارات التي يهتم بها، ولكي يتمكن الباحث
من تحقيق أهداف البحث سيتم اختيار بعض القرارات
الخاصة بالمديرية العامة، ونظرا لما تمخض عن
المقابلات الشخصية مع المواطنين والمعلمين
والمشرفين والموظفين وأولياء الأمور التي كانت تؤكد
أغلبها على حالة عدم وجود قناعة حول آلية التوزيع
المتبعة لملاكات التعليم الابتدائي في مركز مدينة
الكويت، تم اختيار قرارات التوزيع لملاكات التعليم
الابتدائي لتكون مثالا لتوضيح مدى تأثير الشفافية في
عملية الإصلاح الإداري والمالي ومدى إمكانية إثبات
فرضية البحث.

ويرى الباحثان أن القرارات التي تخص الملاكات
التدرسية وآلية توزيعها بما يتفق مع نظام المدارس
وبشكل يحقق العدالة والمصلحة العامة والمحافظة على
المال العام من الهدر لا بد أن تكون وفق منهجية تتميز
بإمكانية فسح المجال أمام الأفراد في الحصول على
المعلومة والقدرة على طرح الاستفسارات حول
الإجراءات غير الواضحة لتحقيق المحاسبة عن أي
تقصير إن وجد وإجراء التعديلات اللازمة وكما هو
موضح بالشكل رقم (1):

5- الابتزاز:

ويقصد به تحقيق منافع أو الحصول على أموال
بغير وجه حق من خلال استخدام الموقع الوظيفي
في تبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء تعليمات
نافذة في حق أشخاص معينين.

6- التباطؤ في إنجاز المعاملات:

ويقصد به تعمد تأخير إنجاز معاملات من قبل
الموظف المختص وخاصة المعاملات المرتبطة
بتواريخ محددة مما يجعل أصحابها مضطرين
على تقديم أي منافع للموظف المختص.

الجهات التي يقع على عاتقها مكافحة الفساد:

أولا: الجهات الدولية وهي (محمد، 2010: 13-
14):

1- منظمة الأمم المتحدة:

قامت هذه المنظمة بإصدار عدد من القرارات
التي من شأنها أن تحارب الفساد والتي من أهمها
اتفاقية مكافحة الفساد سنة 2004 التي انضم إليها
الكثير من الدول.

2- البنك الدولي:

قام البنك الدولي باتخاذ مجموعة من الإجراءات
التي من شأنها أن تدعم الدول في مكافحة الفساد
والحد من تأثيراته السلبية وخاصة على الدول
النامية.

3- صندوق النقد الدولي:

أصدر صندوق النقد الدولي قرارا بتعليق كافة
المساعدات المالية المقدمة لأي دولة يثبت فيها
تفشي الفساد وعدم جديتها في اتخاذ قرارات من
أجل محاربه والحد منه.

4- منظمة الثقافة العالمية:

وهي منظمة غير حكومية تأسست عام 1993م
تهدف لمكافحة الفساد والحد من أثاره السلبية
المرعبة على المجتمعات من خلال تقديم
توضيحات حول تبسيط الإجراءات والتشريعات
والقوانين السائدة في المجتمعات.

ثانيا: الجهات المحلية وهي:

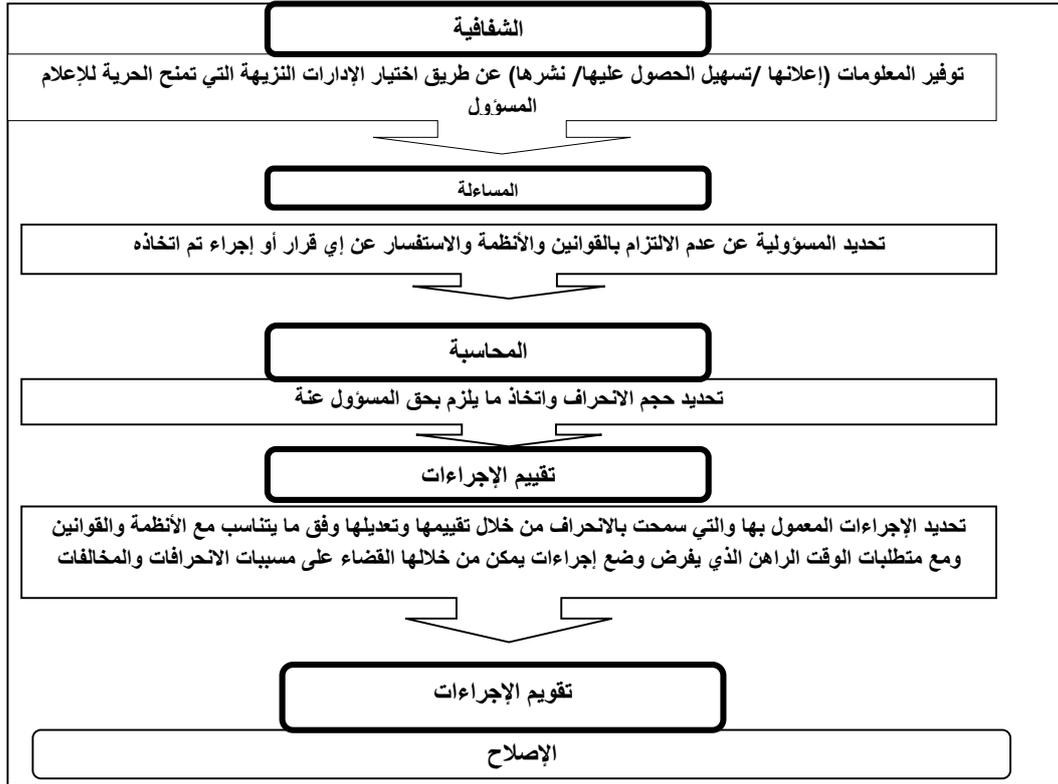
1- هيئة النزاهة:

وهي هيئة مستقلة مهمتها التحقيق في حالات
الفساد تأسست بموجب الأمر 55 لعام 2004م.

2- المفتشون العامون:

أنشأت مكاتب المفتشين العامين في جميع
الوزارات بموجب الأمر 57 لعام 2004م ومهمتها
المراجعة والتدقيق وتقديم التقارير إلى هيئة
النزاهة حول شبهات الفساد.

الشكل رقم (1) منهج الإصلاح عن طريق الشفافية.



المصدر: إعداد الباحثين

ويمكن تلخيص هذه المنهجية وفق الخطوات:

أولاً: جعل المعلومات متاحة (شفافة) وبشكل سهل وخال من أي كلفة أو صعوبة ويكون هذا الدور من مسؤولية الإدارة العليا ومدى مصداقيتها في منح ودعم الإعلام الحر والهادف إلى توضيح الحقائق كما هي من خلال شعبة الإعلام في المؤسسة عن طريق وسائل الإعلام المتاحة والتواصل الاجتماعي، إذ إن إخفاء معلومات المؤسسات الحكومية من قبل الموظفين (الوكلاء) وجعلها سرية بشكل لا يمكن للمواطنين (المالكين) الاطلاع عليها يمثل مخالفة لعقد الوكالة، باعتبار إن موظفي الدولة هم وكلاء المواطن يقومون بإدارة أمواله ومن ثم ضرورة أن يقدموا بموجب هذا العقد كشفاً مفصلاً للمالك يعلمه حول التصرف بالأموال التي عهدت إليهم والمؤتمن عليها.

ثانياً: إن عرض المعلومات سيؤدي إلى الاستفسار (المساءلة) عنها وهذا ما يجعل المسؤول ملزم بالإجابة عن هذا الاستفسار وبشكل تفصيلي، وهنا لا بد من تحديد التصرفات المبنية على أساس تنفيذ القوانين والأنظمة وتقديم التوضيحات اللازمة حول الإجراءات التي لا تتفق مع المصلحة العامة، وعلى المسؤولين

تقديم إيضاحات لأصحاب المصلحة حول استخدام صلاحياتهم وتعريف واجباتهم، وكيفية تعامل المسؤولين مع الانتقادات الموجهة لهم وقبول المسؤولية عن أي فشل في تحقيق الأهداف أو عدم الكفاءة.

ثالثاً: عملية المحاسبة بعد تحديد الانحرافات والمسؤول عنها: إذ أن الهيئات الرقابية تكون مسؤولة عن تحديد مدى المسؤولية القانونية والمالية والإدارية بهدف التأكد من سلامة الأموال العامة والمحافظة عليها.

رابعاً: تقويم الإجراءات بعد اختيار القرارات الخاصة بتوزيع ملاك الابتدائي كحالة تطبيقية نتيجة مؤشرات اللقاءات الشخصية مع المشرفين والمعلمين والموظفين وأولياء الأمور، ويمكن أن نلخص هذه الخطوة بالآتي:

1- في البداية لا بد من تحديد المعيار المناسب لتوزيع الملاكات، أي تحديد ما هو المخطط وحسب كتاب وزارة التربية المرقم 14788 في 2016/11/22 والذي حصل الباحثان على نسخة منه (بموجب كتاب تسهيل المهمة للباحثين) يتم توزيع الحصص حسب نظام المدارس الابتدائي رقم (30) لسنة 1978م وما نصت عليه المادة الخامسة والثلاثون بأن يكون عدد الحصص لكل معلم من الهيئة التعليمية وكما موضح بالجدول رقم (1) الآتي:

جدول رقم (1)			
نصاب المعلم في الاسبوع الواحد حسب نظام المدارس الابتدائية رقم (30) لسنة 1978 م المادة (35)			
ت	الحالة	عدد الحصص	
		الحد الاعلى	الحد الادنى
1	مدير	6	3
2	معاون	12	6
3	معلم	28	24
4	من بلغ الخمسون من العمر او من يتولى تعليم الصف الاول او من يكون منتقلا بين اكثر من مدرسة واحدة	26	22

واما حصة حملة الشهادات العليا : وبحسب المقابلة مع مسؤول الملاك الابتدائي بان حامل شهادة الماجستير يكون نصابه (14) حصة واما حامل شهادة الدكتوراه يكون نصابه (12) حصة

المصدر: اعداد الباحثان

2- تحديد الواقع الفعلي إذ قام الباحثان بالحصول على توزيع المدارس الابتدائية في مركز قضاء الكوت وحسب الكراس الإحصائي لعام 2016-2017 للتعليم الابتدائي الذي حصل الباحثان على نسخة الكترونية منه (بموجب كتاب تسهيل المهمة للباحثين).
3- وبعد تحديد المخطط والفعلي يتم المقارنة بينها لاستخراج الانحرافات وكما مبين بالجدول رقم (2) الآتي:

2- تحديد الواقع الفعلي إذ قام الباحثان بالحصول على توزيع المدارس الابتدائية في مركز قضاء الكوت وحسب الكراس الإحصائي لعام 2016-2017 للتعليم الابتدائي الذي حصل الباحثان على نسخة

جدول رقم (2)												
تقييم الاجراءات من خلال المقارنة بين المخطط والفعلي												
ت	تعداد التلاميذ	اسم المدرسة	عدد الشعب	حصة الشعبة الواحدة	النسبة في المدرسة	عدد الهيئة التدريسية				الزيادة بعد المعلمين		
						المعلم	المعلم المساعد	المعاون	المدير			
1	10	المركز الغربية للبنين	19	30	570	1	2	1	1	24		
2	7	المركز المركزية للبنين	13	30	390	1	1	1	1	24		
3	5	المركز الشرقية المختلطة	9	30	270	1	1	1	1	11		
4	6	المركز القائد المنتظر للبنين	11	30	330	1	1	1	1	14		
5	7	المركز النجاح للبنين	6	30	180	1	1	1	1	8		
6	10	المركز ميسلون للبنات	8	30	240	1	0	1	1	10		
7	9	المركز الشهيد قالح رداد فليح للبنات	11	30	330	1	2	1	1	14		
8	10	المركز النهوض للبنات	14	30	420	1	2	1	1	18		
9	12	المركز الخالدة للبنات	13	30	390	1	2	1	1	16		
10	13	المركز الوحدة للبنات	14	30	420	1	2	1	1	18		
11	10	المركز الهدى للبنات	13	30	390	1	1	1	1	16		
12	10	المركز التقوى للبنات	9	30	270	1	1	1	1	11		
13	6	المركز الرياحين للبنات	8	30	240	1	1	1	1	10		
14	9	المركز الزوراء للبنات	12	30	360	1	2	1	1	15		
15	12	المركز قتيبية للبنين	11	30	330	1	1	1	1	14		
16	8	المركز خديجة الكبرى للبنات	11	30	330	1	1	1	1	14		
17	10	المركز الاصاله للبنات	8	30	240	1	1	1	1	10		
18	11	المركز الفاروق للبنات	12	30	360	1	2	1	1	15		
19	6	المركز الامام الصادق للبنين	11	30	330	0	2	1	1	14		
20	6	المركز الغداء الفلسطيني	8	30	240	0	1	1	1	10		
المجموع المعلمين الغير المنتجين											176	
ملاحظة: (1) - تم اخذ الحد الادنى لنصاب المعلم بعيدا عن الاختصاص . (2) - تم تأخذ بالحسبان نصاب المدير والمعاون.												
المصدر: الكراس الاحصائي لعام 2016-2017 للتعليم الابتدائي ويتصرف												

ومن الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ما يلي :-
1- هناك زيادة فعلية بعدد المعلمين في هذه المدارس عما هو مخطط، فمثلا مدرسة الغربية الابتدائية فيها (10) معلمين زيادة بعد مقارنتها بالعدد الواجب توفيره حسب نصاب المعلم المقرر في

نظام المدارس رقم (30) لسنة 1978م ضمن المادة (35) وهكذا لبقية المدارس أعلاه.
2- ولو افترضنا إن معدل راتب المعلم هو (700000) سبعمائة ألف دينار سيتم صرف رواتب إلى (176) معلما غير منتج في هذه المدارس بمبلغ إجمالي (1478400000) مليار وأربعمائة وثمان وسبعين مليون وأربعمائة ألف

ومن خلال ما تقدم يمكن القول إن نشر وتوفير المعلومات في بداية الأمر كانت هي الأساس التي تم من خلاله الإصلاح وهذا ما يثبت فرضية البحث.

الاستنتاجات:

- 1- بالرغم من أن نظام الحكم ديمقراطي إلا أن الشفافية لم تجد بيئة مناسبة يمكن من خلالها تحقيق المشاركة الفاعلة بين أفراد المجتمع لإدارة شؤونهم عن طريق الاطلاع على مجريات الأمور.
- 2- تمثل الشفافية أمر ضروري لسلامة النشاطات الحكومية كونها تتسم بالانفتاح على الجمهور.
- 3- إن العمل ضمن إجراءات واضحة ومعلنة (الشفافية) يساعد في كشف الفساد، إذ لا يمكن الإصلاح من دون كشف الضرر الناتج عن الفساد، والابتعاد عن الغموض والسرية التي تمثل بداية كل فساد حتى يمكن تحديد المسؤول عنه ليتم مساءلته ومحاسبته، وهذا ما يساعد على الحد من هدر المال العام من قبل المسؤولين عن توزيع الملاكات التربوية.
- 4- عدم استقلالية وحدة الإعلام في المؤسسات الحكومية وضعف دورها في توجيه النقد البناء، فهي تسعى إلى الابتعاد عن المواجهة مع الإدارة العليا من خلال التركيز على الإيجابيات وإهمال السلبات وجوانب القصور والمخالفات.
- 5- اختصار عمل وحدات الإعلام في المؤسسات الحكومية على وظيفة الإعلان أو الترويج لنشاطاتها الإيجابية فقط.

التوصيات:

- 1- ضرورة أن يكون المسؤول عرضة للمساءلة في أي وقت من قبل الجمهور وهي من أولويات نظام الحكم الديمقراطي.
- 2- ضرورة الابتعاد عن كل ما يخلق حالة من الضبابية وعدم الوضوح وذلك بوضع موظفين مسؤولين عن لوحات الكترونية معلقة في أماكن معينة في المؤسسة تدرج بها كافة المعلومات وتفصيل الإجراءات المتخذة والتي يهتم بها المواطن والابتعاد عن أسلوب إخفاء أي معلومة.
- 3- ضرورة وضع آلية قانونية تساهم في حماية كل من يعمل على كشف جوانب القصور أو الفساد الخاصة بنشاطات المؤسسات الحكومية لتحقيق حالة من المساءلة الفاعلة والتي تخلق المحاسبة الكفوءة للوصول إلى الإصلاح المنشود.
- 4- ترصين القيم الدينية والأبعاد الأخلاقية لمحاربة الفساد إذ أن معظم حالات الفساد تتم بسرية تامة وبطريقة احترافية فيكون من الصعب وضع القوانين والتشريعات التي تقضي على جميع أنماط الفساد وخاصة في ظل هذا التقدم التقني الذي يمكن استغلاله في تغطية أساليب الفساد.

دينار سنويا وهذا ما يطلق عليه بهدر الأموال العامة أو الانحراف عن المخطط، وهذا ما يمثل أحد أوجه الفساد إذا كان مقصودا.

خامسا: تقويم الإجراءات التي كانت السبب في عدم التزام العاملين بالقوانين التعليمات بعد تحليلها، من خلال تحديد أسباب الانحرافات ومعالجتها ووضع بيئة صحيحة تقوم على ثلاثة محاور:

- 1- اختيار العاملين في الأجهزة الحكومية حسب المقولة المعروفة الرجل المناسب في المكان المناسب فلا شك أن وضع الموظف الجدير بالثقة والأمانة والخبرة المطلوبة سيكون عاملا رئيسيا في تمسك الموظف بالممارسات الإدارية السليمة والابتعاد عن الممارسات الفاسدة.
- 2- المتابعة المستمرة تساعد على كشف الانحرافات أولا بأول.
- 3- تطبيق آليات المكاشفة والمصارحة (الشفافية) عن طريق نشر المعلومات وإعلانها بشكل يضمن الإجابة عن الاستفسارات كافة بصورة قانونية، أي لا بد من وجود إعلام مسؤول يتمتع باستقلالية ودعم من قبل الإدارة العليا.

ويرى الباحثان أنه في حالة كون هذه المعلومات معلنة بشكل يمكن الوصول إليها بسهولة ويسر فإنها ستعزز من عملية المساءلة والاستفسار حول هذه الزيادة وأسبابها من قبل المواطنين.

وسيتوضح من خلال إجابات المسؤولين مدى التزامهم بالأنظمة والقوانين الخاصة بتطبيق نظام المدارس رقم (30) لسنة 1978م وتحديد الإجراءات الكفيلة في تحقيق الإصلاح والقضاء على الانحرافات المتمثلة بهذه الزيادة، فضلا عن الوصول إلى أفضل المعالجات من خلال تقديم الاقتراحات من قبل المطلعين (التربويين أو المشرفين أو المهتمين في الشؤون التربوية) على المعلومات كوضع صلاحيات توزيع الملاك ضمن مسؤوليات الإشراف التربوي على أن يكون المشرف الاختصاص هو الذي يتمتع بصلاحيات توزيع الملاك على المدارس ليكون هو المسؤول عن أي عجز أو فائض في الملاك التربوي، أي بمعنى إن من أهم الطرق لتحقيق الإصلاح والقضاء على الفساد المالي والإداري هو الإدارة من خلال الشفافية التي تجعل من جميع المؤسسات الحكومية تعمل في بيت من زجاج مكشوف أمام العاملين والجمهور (المالكين) بعيدا عن دهاليز العتمة والسرية، وبهذا يمكن تحقيق أعلى مستويات الجودة في الإدارة من خلال إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم.

- [11] مسفر، فهد عبد الرحمن، (2013)، "الإدارة بالشفافية لدى مكاتب التربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة من وجهة نظر المديرين والمشرفين"، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الإدارة التربوية والتخطيط في كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- [12] العامري، عامر عبد اللطيف كاظم ودواي، جاسم مشتت، (2011)، "تأثير الشفافية التنظيمية (OT) في الحد من الفساد الإداري والمالي – دراسة استطلاعية" مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، العدد 64.
- [13] Florini, (2013), Washington Post, Newsweek, Interactive, LLC.
- [14] حرب، نعيمة محمود، (2011)، "واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية" رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التجارة – قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة.
- [15] حسين، وسام نعمة، (2011)، "مدى مساهمة المدقق الداخلي في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد السابع، العدد الثاني والعشرين.
- [16] أو الريحة، علي محمد، (2015)، "توظيف الحوكمة والشفافية في تقييم أداء المصارف"، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- [17] الشمري، جيدر علوان، (2012)، "مدى حاجة النظام السياسي الديمقراطي للشفافية المالية" بحث مقدم إلى كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة واسط.
- [18] الشمري، جيدر علوان، (2012)، "مدى حاجة النظام السياسي الديمقراطي للشفافية المالية" بحث مقدم إلى كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة واسط.
- [19] www.al-mousawi.org
- [20] www.incraq.com
- [21] عبد الرزاق، انتصار ابراهيم، وصفد حسام السامول، 2011، تطور الأداء والوسيلة والوظيفة، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع، الكتاب الأول.
- [22] www.startimes
- [23] محمد، سعاد عبد الفتاح، الفساد الإداري والمالي/ النزاهة/ نشرة دورية العدد 3.

- 5- فتح المجال أمام منظمات المجتمع المدني والإعلام الحر الهادف للتعرف على كل ما يدور داخل المؤسسات الحكومية من أجل القيام بواجباتها.
- 6- ينبغي على الإعلامي داخل المؤسسات الحكومية أن يكون له سلوك رقابي استقصائي وأن يلتزم بمعايير السلوك المهني للبحث عن الحقيقة وتحقيق العدالة المنشودة.

المصادر:

- [1] الهماشي، صلاح جواد كاظم، (2016)، "دور شفافية الإبلاغ المالي في رقابة الأداء المالي الحكومي، أنموذج مقترح في جامعة واسط"، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط.
- [2] Armstrong, Elia, (2005), "Integrity, Transparency & Accountability In Public Administration: Recent, Trends, Regional & International Developments & Emerging Issues".
- [3] الخناق، نبيل محمد، (2006)، "دراسة بعنوان الشفافية التنظيمية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد.
- [4] الحربي، محمد بن محمد أحمد، (2012)، "المجلة الدولية التربوية المتخصصة"، المجلد الأول، العدد السادس.
- [5] Rosemary, Mcgee & John, Gaventa, (2010), "Synthesis Report, Review of Transparency and Accounting Initiatives".
- [6] السكارنة، بلال خلف (2011)، "الفساد الإداري"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- [7] الخناق، نبيل محمد، (2012)، "أهداف الشفافية لدعم الرقابة المالية والإدارية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والثلاثون.
- [8] Kopits, George & John Caring, (1998), "Transparency in Government Operations".
- [9] البهجي، عصام أحمد، (2014)، "الالتزام بشفافية الإفصاح"، دار الكتب والوثائق القومية، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث.
- [10] الحربي، محمد بن محمد أحمد، (2012)، "المجلة الدولية التربوية المتخصصة"، المجلد الأول، العدد السادس.